



مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

إستراتيجية وجهود الدولة المصرية

في مكافحة الفساد (2014 - 2025)



أغسطس
2025

تقرير | صادر عن مركز الدراسات السياسية
والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن

رئيس مجلس الشيوخ
ورئيس الحزب
المستشار / عبدالوهاب عبدالرازق

نائب رئيس الحزب
والأمين العام
النائب / أحمد عبدالجواد

الأمين العام المساعد
ورئيس مجلس أمناء المركز
النائب / محمد الجارحي

مقدمة

تُعد قضية الفساد من أبرز التحديات التي تواجه الدول، إذ تمس مباشرةً بنية الاقتصاد والسياسة والمجتمع. فالفساد لا يقتصر على كونه ظاهرة إدارية أو مالية، بل يتجاوز ذلك ليصبح عائقاً أمام التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية. كما يُضعف الفساد ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، ويؤثر على مناخ الاستثمار، ويُهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي على حد سواء. ومن هنا برزت الحاجة إلى مواجهته كأولوية عالمية ووطنية.

وقد أدركت مصر مبكراً خطورة الفساد وانعكاساته على مختلف القطاعات؛ سواء الاقتصادية أم الاجتماعية أم الإدارية. لذلك، عملت الدولة على تعزيز آليات الرقابة والمساءلة، وإطلاق الإستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد. كما سعت إلى تطوير التشريعات التي تجرم الممارسات الفاسدة، مع الاهتمام بتفعيل دور الأجهزة الرقابية مثل: هيئة الرقابة الإدارية، والجهاز المركزي للمحاسبات. وهذا التوجه يُعد انعكاساً لرغبة الدولة في بناء مؤسسات قوية تتسم بالكفاءة والشفافية.

ويتناول هذا التقرير إستراتيجية وجهود الدولة المصرية لمكافحة الفساد، من خلال استعراض الأبعاد المؤسسية والقانونية لمواجهة هذه الظاهرة. بالإضافة إلى إبراز دور الجهات الرقابية مثل هيئة الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات، وبيان الإجراءات الوقائية في هذا الصدد.



أولاً: الإطار الدستوري والقانوني لمكافحة الفساد في مصر:

حرصت الدولة المصرية على تطوير منظومة تشريعية متكاملة للحد من مظاهر الفساد. ففي مرحلة ما بعد عام 2011، تصاعدت المطالب الشعبية بضرورة مكافحة الفساد بعد أن أصبح قضية رأي عام. فجاء دستور 2012 لينص على التزام الدولة بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، إلا أن التطور الأكثر رسوخاً كان مع دستور 2014، الذي مثل نقطة تحول محورية في مسيرة مصر في مكافحة الفساد، والذي خصّص مواد واضحة لمكافحة الفساد، منها المادة (218) التي ألزمت الدولة بوضع إستراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد، وتنسيق جهود الأجهزة الرقابية، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية في مؤسسات الدولة. وهذا النص مثل لأول مرة التزاماً دستورياً مباشراً تجاه مكافحة الفساد. وإلى جانب المادة (218)، اشتمل الدستور على مواد أخرى لتعزيز الإطار الرقابي لمكافحة الفساد، مثل المادة (215) الخاصة بإنشاء الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية، التي تعرض تقاريرها على البرلمان ورئيس الجمهورية (المادة 217). كما نصت المادة (219) على التزام الدولة بالتنسيق بين الأجهزة الرقابية المختلفة لتحقيق الكفاءة في مواجهة الفساد. وقد شكلت هذه المواد قاعدة دستورية متينة لتقوية المؤسسات الرقابية والحد من تضارب الصلاحيات.

وانطلاقاً من هذه النصوص الدستورية، وضعت الدولة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2014 - 2018) كخطوة عملية لترجمة الالتزامات الدستورية إلى برامج تنفيذية واضحة. وتضمنت الإستراتيجية محاور رئيسية، مثل: تطوير البنية التشريعية، وتعزيز الشفافية داخل الجهاز الإداري للدولة، ورفع كفاءة الأجهزة الرقابية، إضافة إلى التوعية المجتمعية بمخاطر الفساد. وقد جرى تحديث هذه الإستراتيجية في نسختها الثانية (2019 - 2022)، بما يتلاءم مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية. وعلى المستوى القانوني، صدرت عدة قوانين مهمة منذ 2014 لدعم الإطار الدستوري لمكافحة الفساد، لعل من أبرزها قانون الخدمة المدنية لعام 2016 الذي سعى إلى إصلاح الجهاز الإداري للدولة، وتعزيز معايير الكفاءة والشفافية في التعيينات والترقيات. كما صدر قانون تنظيم التعاقدات العامة عام 2018 ليحل محل قانون المناقصات والمزايدات؛ بهدف إرساء قواعد أكثر شفافية في الإنفاق العام، وضمان المنافسة العادلة وتقليل فرص الفساد الإداري.

وفي إطار مكافحة الفساد المالي وغسيل الأموال، قامت مصر بتعزيز التشريعات المرتبطة بهذا المجال؛ حيث جرى تعديل قانون مكافحة غسيل الأموال الصادر عام 2002 ليتماشى مع المعايير الدولية. كما تم تطوير القوانين الخاصة بمكافحة الكسب غير المشروع، مع إدخال آليات جديدة للإفصاح المالي للمسؤولين.

ثانيًا: الاتفاقيات الإقليمية والدولية التي وقّعت عليها مصر لمكافحة الفساد:

حرصت مصر على الانخراط في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الفساد، من خلال التوقيع والتصديق على عدد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية، بما يتيح لها مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية، وتعزيز قدراتها المؤسسية في مواجهة هذه القضية. ومن أبرز الاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها مصر، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003)، والتي تعد الاتفاقية الأشمل في مجال مكافحة الفساد، وصادقت عليها مصر بموجب القرار الجمهوري رقم 307 لسنة 2004. وهذه الاتفاقية تغطي مجالات الوقاية، والتجريم، وإنفاذ القانون والتعاون الدولي، واسترداد الأصول والأموال المنهوبة. كما وقّعت مصر على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة (2000) وصادقت عليها بموجب القرار الجمهوري رقم 295 لسنة 2004. وتهدف هذه الاتفاقية إلى مكافحة الجريمة المنظمة بما في ذلك غسل الأموال والفساد والجرائم الاقتصادية، كما ألزمت الاتفاقية مصر بإنشاء آليات للتعاون القضائي والأمني مع الدول الأخرى.

أضف إلى ذلك، أن مصر قد وقّعت على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد (2010)، والتي أقرت من مجلس وزراء العدل العرب، وصادقت عليها عام 2014. وهذه الاتفاقية تركز على التعاون العربي في تبادل المعلومات والمساعدة القضائية وتسليم المتهمين في قضايا الفساد. وتسهم الاتفاقية في تعزيز التعاون الإقليمي إلى جانب الجهود الأممية. ومن الاتفاقيات المهمة الأخرى اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته. وهي تعالج قضايا الرشوة واستغلال النفوذ وغسل الأموال، وسوء إدارة الموارد العامة. وتنص هذه الاتفاقية على آلية أفريقية لمتابعة تنفيذ الاتفاقية وتقييم التزام الدول الأعضاء بها. وفي نفس الوقت تعد مصر طرفاً في العديد من الاتفاقيات الثنائية مع دول مثل: فرنسا، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والإمارات، لتبادل المعلومات المالية واسترداد الأصول. كما تشارك مصر في مبادرات إقليمية تحت مظلة العمل المالي (FATF) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن خلال هذه الاتفاقيات عززت مصر موقعها كدولة فاعلة في المنظومة الدولية لمكافحة الفساد، وقد انعكس ذلك على تطوير البنية التشريعية والمؤسسية مثل إطلاق الإستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد.

ثالثاً: الإستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد في مصر (التطورات والمستهدفات):

(1) المرحلة الأولى 2014 - 2018:

أطلقت مصر الإستراتيجية الوطنية الأولى لمكافحة الفساد (2014 - 2018) استناداً إلى المادة (218) من دستور 2014، التي ألزمت الدولة بمكافحة الفساد ووضع خطة وطنية شاملة لذلك. ثم جرى تجديدها في نسختها الثانية (2019 - 2022) لتعزيز النتائج وتجاوز التحديات التي واجهت التطبيق. وتُعد هذه الإستراتيجية بمثابة خارطة طريق لتنسيق جهود الأجهزة الرقابية والوزارات والهيئات الحكومية، بما يضمن تكامل الأدوار في مواجهة الفساد. فهي تمثل خطوة انتقالية من النصوص الدستورية إلى برامج تنفيذية ملموسة.

وتتمثل أبرز أهداف الإستراتيجية في إرساء قيم النزاهة والشفافية داخل الجهاز الإداري للدولة، ورفع كفاءة المؤسسات الرقابية، وتعزيز التشريعات ذات الصلة بمكافحة الفساد، إضافةً إلى توعية المجتمع بخطورته وتشجيع المشاركة الشعبية في مواجهته. كما تهدف إلى ضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة، وتحقيق العدالة في توزيع الخدمات، وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار. وبذلك، تجمع الإستراتيجية بين البُعد الوقائي (منع الفساد) والبُعد العلاجي (مكافحته بعد وقوعه).

وقد اعتمدت الإستراتيجية على مجموعة من آليات العمل، من أهمها تطوير البنية التشريعية لمكافحة الفساد من خلال تحديث القوانين الخاصة بالكسب غير المشروع والتعاقدات الحكومية. كما ركزت على التحول الرقمي كوسيلة للحد من التعامل المباشر بين المواطن والموظف الحكومي، وهو ما يقلل فرص الرشوة والمحسوبية. كذلك تضمنت الآليات برامج تدريب وتأهيل للعاملين بالجهاز الإداري للدولة لرفع الوعي بقواعد النزاهة والحوكمة الرشيدة.

ومن بين الآليات المهمة أيضاً، تعزيز التعاون بين الأجهزة الرقابية مثل هيئة الرقابة الإدارية، والجهاز المركزي للمحاسبات، والنيابة الإدارية. فقد شددت الإستراتيجية على ضرورة التنسيق المشترك وتبادل المعلومات، بما يرفع من كفاءة الكشف المبكر عن قضايا الفساد. إضافةً إلى ذلك، تم التركيز على التعاون الدولي والإقليمي عبر تفعيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتبادل الخبرات مع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة. وتسعى الإستراتيجية كذلك إلى إشراك المجتمع المدني والإعلام في عملية مكافحة الفساد، عبر التوعية بمخاطر الفساد وتشجيع ثقافة الإبلاغ عنه. كما تهدف إلى بناء شراكات مع الجامعات ومراكز البحث لتعزيز الدراسات المرتبطة بالنزاهة والشفافية. ومن بين الجوانب المهمة كذلك في الإستراتيجية، تشجيع القطاع الخاص على تبني سياسات واضحة في مجال الحوكمة، بما يضمن بيئة اقتصادية أكثر تنافسية وعدالة.

(2) المرحلة الثانية (2019 - 2022):

جاءت الإستراتيجية الوطنية الثانية لمكافحة الفساد (2019 - 2022) استكمالاً للإستراتيجية الأولى (2014 - 2018)، وذلك في إطار التزام الدولة المصرية بتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية، وتدعيم آليات المساءلة والمحاسبة. وقد أعدتها اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية عدد من الوزارات والأجهزة الرقابية. ويمكن عرضها من حيث الأهداف وآليات العمل كالآتي:

أ- أهداف المرحلة الثانية من الإستراتيجية الوطنية الثانية لمكافحة الفساد 2019 - 2022:

- تعزيز الشفافية والنزاهة في الجهاز الإداري للدولة: من خلال تطوير نُظم الموارد البشرية، وتطبيق مبدأ الكفاءة والجدارة، وربط الحوافز بالأداء.
- تحسين الخدمات الحكومية للمواطنين: عبر التوسع في التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات لتقليل فرص الفساد والرشوة.
- تعزيز دور الأجهزة الرقابية: من خلال دعم استقلالها وتطوير بنيتها التكنولوجية بما يمكنها من متابعة الأداء وكشف الفساد.
- تنمية الوعي المجتمعي بخطورة الفساد: عبر حملات إعلامية وتثقيفية تستهدف المدارس والجامعات ومنظمات المجتمع المدني.
- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي: في مجال مكافحة الفساد، من خلال تبادل الخبرات والتجارب مع المؤسسات الدولية المعنية.
- تطوير التشريعات والقوانين ذات الصلة: بما يضمن سد الثغرات القانونية وتشديد العقوبات على جرائم الفساد.

ب- آليات العمل في الإستراتيجية الثانية:

- تفعيل التحول الرقمي: من خلال ميكنة الخدمات الحكومية وإطلاق بوابات إلكترونية تقلل من الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن.
- تعزيز نُظم الرقابة الداخلية والخارجية: بتطوير أدوات المتابعة داخل الوزارات والهيئات، وربطها إلكترونياً مع الأجهزة الرقابية المركزية.
- بناء قدرات الكوادر الوظيفية: عبر برامج تدريبية لتعزيز قيم النزاهة والشفافية لدى العاملين بالدولة.
- إشراك المجتمع المدني والإعلام: في نشر ثقافة مكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذ السياسات الحكومية بفعالية.
- تطوير البنية التشريعية: من خلال إصدار وتعديل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد مثل: قانون الخدمة المدنية، وقانون حماية المبلغين والشهود.
- التنسيق بين الأجهزة الرقابية: مثل الجهاز المركزي للمحاسبات، وهيئة الرقابة الإدارية، والنيابة الإدارية، لتكامل الجهود وتبادل المعلومات.
- متابعة وتقييم دوري: عبر تقارير سنوية ترصد مستوى التقدم في تحقيق أهداف الإستراتيجية، مع وضع مؤشرات أداء كمية وكيفية.

ومن المؤشرات الدالة على نجاح الإستراتيجية الثانية تركيزها على رفع كفاءة الكوادر البشرية في المؤسسات الحكومية من خلال برامج تدريبية متخصصة. فقد تم تنظيم العديد من ورش العمل والدورات التدريبية لتعزيز مبادئ النزاهة، والتعريف بآليات الإبلاغ عن الفساد، وضمان حماية المبلغين. هذه الجهود ساعدت في خلق ثقافة مؤسسية قائمة على الالتزام المهني، والحد من فرص إساءة استخدام السلطة. وأحد أبرز إنجازات الإستراتيجية الثانية كان التوسع في التحول الرقمي للخدمات الحكومية، مثل إطلاق المنصات الإلكترونية لتقديم الخدمات مثل مصر الرقمية، وتطبيق منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني. هذا التحول قلل من الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن، ما أدى إلى الحد من فرص الرشوة والمحسوبية. كما عزز الشفافية في التعاملات، وسهل عمليات المراقبة والتتبع المالي والإداري.

وانعكس نجاح الإستراتيجية على بعض المؤشرات الدولية، مثل تحسن ترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية بدرجات طفيفة خلال الفترة 2019 - 2022، كما ساعدت جهود مكافحة الفساد على تعزيز ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال المصرية، وهو ما ظهر في زيادة معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسن التصنيفات الاقتصادية. هذه المؤشرات أكدت أن خطوات الإصلاح لم تكن شكلية، بل أثمرت عن نتائج ملموسة.

(3) المرحلة الثالثة (2023-2030):

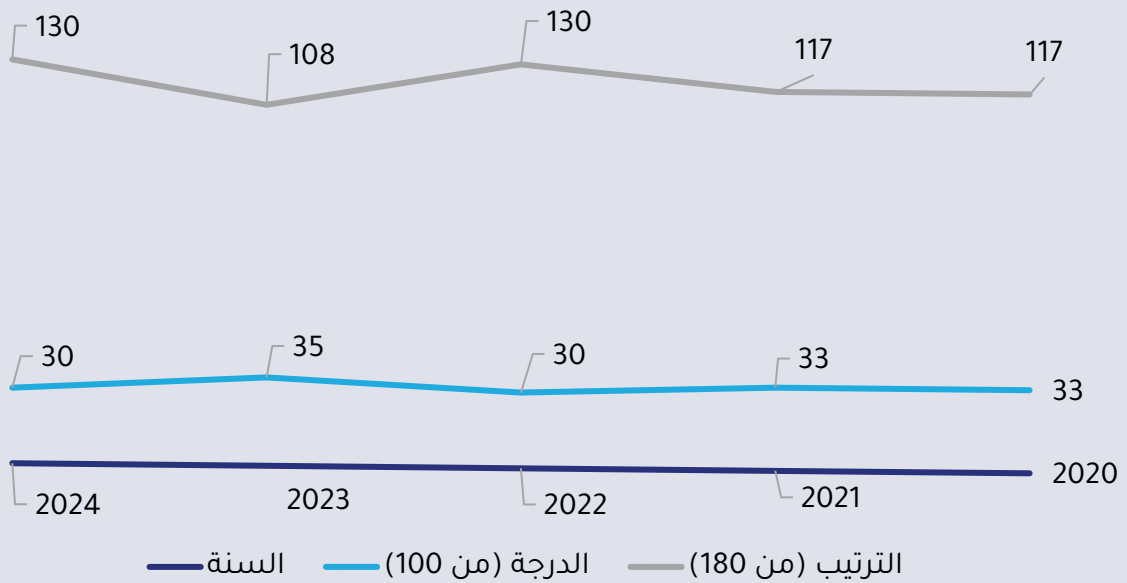
أطلقت المرحلة الثالثة من الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في مصر يوم 15 ديسمبر 2022، بمقر هيئة الرقابة الإدارية، تحت رعاية الرئيس "عبد الفتاح السيسي"، وبحضور رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، وعدد من كبار المسؤولين في الدولة، وممثلي الوزارات، والهيئات الحكومية، والجامعات، والمجتمع المدني، إلى جانب شركاء دوليين. وتمثل هذه الإستراتيجية تتويجاً لجهود مستمرة لتعزيز النزاهة والشفافية في مختلف مؤسسات الدولة. وتأتي هذه الإستراتيجية في إطار الالتزام السياسي الكامل بمكافحة الفساد، وتحقيق مبدأ المساءلة، وترسيخ الحوكمة الرشيدة في الإدارة العامة، بما يعزز مُناخ الثقة بين المواطن والدولة. وقد حرصت الدولة المصرية على تطوير هذه المرحلة من الإستراتيجية وفقاً لأحدث المعايير الدولية، وبلاستفادة من التجارب السابقة والنجاحات التي تحققت خلال المرحلتين السابقتين.

وتمتد المرحلة الثالثة من الإستراتيجية على مدى ثماني سنوات (2023 - 2030)، وتُعد أطول من المرحلتين السابقتين؛ حيث صُممت لتتماشى مع رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030، والتي تهدف إلى بناء جهاز إداري كفء وفعال، وتعزيز مبدأ سيادة القانون، وخلق بيئة وطنية نزيهة ترفض الفساد وتكافحه بكافة أشكاله. وتركز هذه المرحلة على خمسة أهداف إستراتيجية رئيسة تشمل: تطوير الجهاز الإداري، ودعم البنية التشريعية والقضائية، وتعزيز كفاءة جهات إنفاذ القانون، وبناء وعي مجتمعي شامل بمخاطر الفساد، بالإضافة إلى توسيع التعاون الدولي والإقليمي لمواجهة الفساد العابر للحدود. وتشمل الخطة أيضاً أدوات قياس وتقييم دورية لمتابعة التنفيذ وقياس الأثر. وتعكس الإستراتيجية حرص الدولة على تبني منهج تشاركي في صياغة السياسات العامة؛ حيث شاركت جهات رقابية، ومؤسسات مجتمع مدني، وجهات أكاديمية، وخبراء محليون ودوليون في إعدادها. كما تم ربط محاورها بالتحول الرقمي وتبسيط الإجراءات الحكومية، بما يساهم في الوقاية من الفساد قبل وقوعه، وتحسين جودة الخدمات العامة للمواطنين والمستثمرين على حد سواء.

رابعاً: تطور أداء مصر في المؤشرات الدولية لمكافحة الفساد:

بمتابعة أداء مصر في مؤشر مدركات الفساد على مدار السنوات (2020 - 2024)، يتضح أن هناك استقراراً نسبياً في أداء مصر خلال تلك الفترة؛ حيث سجلت مصر أعلى درجة لها في هذا المؤشر عام 2014 بنحو 37 نقطة من أصل 100 نقطة. واستطاعت مصر في عام 2023 تسجيل تقدم ملحوظ؛ حيث حصلت على 35 درجة بزيادة قدرها خمس درجات عن عام 2022 بما جعلها تحتل المرتبة رقم 108 بين 180 دولة مدرجة في مؤشر مدركات الفساد، بدلاً من المرتبة 130 في عام 2022.

ترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد (2020 - 2024)



وعلى الرغم من محدودية التحسن الكمي، فإن الإستراتيجية الثانية أسهمت في تعزيز أطر شفافية متعددة مثل صدور تشريعات جديدة، تحفيز الرقابة الرقمية، وتفعيل دور الأجهزة الرقابية. وهذه الخطوات بعضها لا يظهر مباشرة في مؤشرات مدركات الفساد لكنها تُعد ضرورية لبناء بيئة إصلاحية. وبشكل عام، يمكن القول إن الإستراتيجية الوطنية الثانية لمكافحة الفساد حققت نجاحاً نسبياً في الحد من مظاهر الفساد وتعزيز مبادئ الشفافية، خاصةً عبر تطوير التشريعات والتحول الرقمي. ومع ذلك، فإن الطريق لا يزال طويلاً لتحقيق القضاء شبه الكامل على الممارسات الفاسدة، وهو ما يستلزم استمرارية الجهود، وتعزيز دور المجتمع المدني، وزيادة وعي المواطنين.

خامسًا: دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد:

تقوم الأجهزة الرقابية في مصر بدور محوري في حماية المال العام ومكافحة الفساد؛ حيث تعمل على ضمان التزام مؤسسات الدولة بالقوانين واللوائح المنظمة، وتتمثل أبرز هذه الأجهزة فيما يلي:

1. الجهاز المركزي للمحاسبات:

يختص بمراقبة أوجه الإنفاق والإيرادات في الوزارات والهيئات الحكومية. ويقوم الجهاز برفع تقارير دورية عن أوجه القصور والانحرافات المالية والإدارية. وتُعد هذه التقارير أداة رئيسة في كشف مواطن الفساد قبل تفاقمها. كما يمثل الجهاز ودوره خط الدفاع الأول عن نزاهة المال العام.

2. هيئة الرقابة الإدارية:

تضطلع بمهام أكثر شمولية تتعلق بكشف الجرائم المالية والإدارية ومتابعة قضايا الرشوة واستغلال النفوذ. وتعمل الهيئة على إجراء التحريات والتحقيقات السرية حول مخالفات الموظفين العموميين وتقديمها للنيابة المختصة. وقد توسع دورها في السنوات الأخيرة ليشمل الرقابة على تنفيذ مشروعات الدولة القومية وضمان سلامة إجراءاتها. إن هذا الدور الوقائي والردعي يساهم في تعزيز الثقة في الإدارة العامة.

ويظهر جهاز الرقابة الإدارية نشاطاً متواصلًا ضد الفساد خلال السنوات الماضية، من خلال ضبط مسؤولين حكوميين كبار في مجالات تشمل الأراضي والتراخيص والرشاوى والاختلاس الإلكتروني وإساءة استغلال النفوذ. ومن أبرز القضايا التي كشفها جهاز الرقابة الإدارية قضية ضبط وزير الزراعة الأسبق، بالتعاون مع النيابة العامة. وقد عُرِفَت هذه القضية باسم رشوة وزارة الزراعة. كما كشف جهاز الرقابة الإدارية في مطلع 2025 رشوة رئيس جهاز مدينة بـ 3 ملايين جنيه، وكشف الجهاز شبكة تزوير للهجرة. وإلى جانب ذلك أحبط الجهاز محاولة الاستيلاء على 400 فدان من أراضي الدولة باستخدام مستندات مزورة، وضبط موظفين في وزارة التضامن كانوا يصدرون بطاقات استفادة مزورة لأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة؛ بهدف تسهيل استيراد سيارات معفاة ضريبياً. كذلك تم القبض على 18 موظفًا بشركة مصر للطيران بتهمة الاختلاس والتلاعب في العملات الأجنبية خارج النطاق الرسمي. فضلاً عن ضبط سكرتير عام محافظة القاهرة السابق لاستغلاله وظيفته وتربيح أحد الأشخاص المتعاملين مع المحافظة مبلغ 76 مليون جنيه.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم النيابة الإدارية بدور مهم في التصدي لمخالفات الجهاز الإداري للدولة، إذ تختص بالتحقيق مع الموظفين العموميين في قضايا الفساد والإهمال والتقصير. وتصدر قرارات بإحالتهم إلى المحاكم التأديبية أو الجنائية وفق طبيعة المخالفة. وتمثل النيابة الإدارية أداة لضمان المساءلة القانونية داخل المؤسسات الحكومية. وهي بذلك تسهم في الحد من السلوكيات المنحرفة التي قد تضر بكفاءة الجهاز الإداري. كما أن وجودها يحقق الردع العام والخاص للموظفين. وكان من أبرز القضايا التي كشفتها عام 2016، عندما أحالت المسؤولين في وزارة التعليم إلى المحاكمة التأديبية بعد تربحهم بطريق غير مشروع في قضية تسريب أسئلة الثانوية العامة. كما تمت إحالة 9 مسؤولين بمحافظة المنوفية من بينهم سكرتير عام المحافظة ومدير الزراعة لاستصدار 162 تصريح بناء مخالف، وكشفت النيابة الإدارية عن إحالة مسؤولين بجامعة الأزهر بعد الكشف عن فساد مالي في تطوير أرشيف المستشفى وتأسيس علاقات مالية مع شركات بدون وجه حق تقدر بـ 5.4 ملايين جنيه. وإلى جانب هذه الأجهزة، تشارك هيئات قضائية أخرى مثل المحاكم الاقتصادية في محاكمة قضايا غسيل الأموال والجرائم المالية المرتبطة بالفساد. وتتكامل جهود هذه الأجهزة مع الإستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد التي أطلقتها الدولة لتعزيز الشفافية والنزاهة. إن هذا التكامل بين الأجهزة الرقابية والقضائية يعزز من فعالية منظومة مكافحة الفساد. ويشكل إطاراً متكاملًا يهدف لحماية موارد الدولة وتحقيق التنمية المستدامة.



الخلاصة

تمثل قضية مكافحة الفساد في مصر أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة وترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية والشفافية في إدارة الموارد العامة. وقد أظهرت الجهود المصرية خلال السنوات الماضية تقدماً ملحوظاً على المستويين التشريعي والمؤسسي من خلال إصدار قوانين مكافحة الفساد، وتفعيل الأجهزة الرقابية، والانخراط في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. إلا أن التحديات ما تزال قائمة، خاصةً فيما يتعلق بالجانب الثقافي والاجتماعي، وضعف وعي بعض الفئات المجتمعية بخطورة الفساد على مسيرة التنمية. كما أن الارتباط الوثيق بين الفساد ومظاهر البيروقراطية والاقتصاد غير الرسمي يجعل من الضروري تبني إستراتيجية شاملة تجمع بين الردع القانوني والوقاية المجتمعية. ومن هنا فإن تطوير منظومة مكافحة الفساد يتطلب استمرارية الإصلاح المؤسسي وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية لضمان بناء بيئة قائمة على النزاهة والشفافية. ولهذا يجب العمل على:

- تحديث القوانين المنظمة لمكافحة الفساد، بما يواكب المعايير الدولية ويغلق الثغرات القانونية التي قد يستغلها بعض الأفراد.
- زيادة الموارد المالية والبشرية والتقنية للهيئات الرقابية مثل هيئة الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات لتعزيز قدرتها على متابعة الفساد وكشفه مبكراً.
- التوسع في استخدام النظم الإلكترونية في الخدمات الحكومية لتقليل التعامل المباشر بين الموظف والمواطن، بما يحد من فرص الرشوة والمحسوبية.
- إطلاق برامج توعوية موسعة في المدارس والجامعات ووسائل الإعلام؛ لرفع وعي المواطنين بمخاطر الفساد وحقوقهم القانونية.
- وضع آليات فعّالة لحماية المبلغين والشهود في قضايا الفساد لضمان شجاعة الأفراد في الإبلاغ دون خوف من الانتقام.
- نشر تقارير دورية عن إنجازات الدولة في مكافحة الفساد، بما يعزز ثقة المواطنين ويضمن الرقابة المجتمعية.
- توسيع أطر التعاون مع المنظمات الدولية والدول الأخرى لتبادل الخبرات والممارسات في مكافحة الفساد.
- إشراك منظمات المجتمع المدني في مراقبة تنفيذ خطط مكافحة الفساد، وتقديم مقترحات للإصلاح الإداري والمالي.



مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن



WWW.MOSTAQBALWATAN.COM



CONTACT@MOWPS.MOSTAQBALWATAN.COM



+202 5656375



010 9111 6979

📍 فيلا 47 ش التسعين الجنوبي

التجمع الخامس

ميدان 30 يونيو